الأغلبية الصامتة: الحياد المذهبي وجامعة ملالي الكويت

إبراهيم المليفي
mulaifi70@gmail.com

لم يكشف صراع المناهج الطائفي أخيرا أكثر مما هو معروف، فوزارة التربية ومناهجها رهينتان قديمتان لدى الإخوان المسلمين، والحكومات المتعاقبة يسرت الانتشار الإيماني على غرار التجربة الساداتية الفاشلة داخل المؤسسات التربوية وغيرها، حتى تتنفس الأجيال الجديدة أجواء طاعة أولي الأمر مع غض الطرف عن الخارجين منهم على نظام الدولة وقوانينها، إذن ما الجديد؟ وهل دفاع جمعيات الدفع الرباعي عن العقيدة الصحيحة والمنهج الوسطي هو دفاع عن المربين الأجلاء واضعي مناهجنا الإسلامية أم هو دفاع عن النفس؟ أقول صباح الخير.

إن الخوض في جدل الأديان والمذاهب "شرباكة"، الداخل فيها مفقود والخارج مولود، فكل دين لا يقوم سوى على نقض الدين الآخر، وكل مذهب لا يهنأ له العيش بوجود مذهب منافس يدعي تمثيل نفس الدين، وفي ظل وجود حكومات تقحم صراعاتها السياسية في الحقل التربوي لن يجني المجتمع غير التفكك والتناحر الداخلي طال الزمان أو قصر.

وما تم الكشف عنه من أسئلة موجهة بطريقة مكشوفة ضد طائفة معينة ليست سوى عينات لفرض الأمر الواقع على الجميع طالما أن عقيدة الأغلبية هي المسيطرة، وليس الدستور الذي حدد دين الدولة ولم يحدد المذهب، واحترم الأديان الأخرى ولم يحقر بالأديان غير الكتابية.

من يظن أن خلاف المناهج الدراسية مضغوط بين الشيعة والسنّة واهم، فكلا الطرفين، وهما عندي سواء، لا يقبل بالآخر ولا يتحمل وجود المختلف عنه دينيا ومذهبيا وفكريا، فالتيار الشيعي من ناحية يعيش حالة من المزايدات وتقافز الطارئين حول أحقية تمثيله بعد دخول تيار المعارضة التقليدية إلى الثلاجة الحكومية، وإلا من يصدق أن النائب عدنان المطوع هو من فجر قضية الأسئلة الدينية والنائب المخضرم عدنان عبدالصمد يتفرج عليه؟

أما التيار السني فقد خرجت حرب البسوس التقليدية بين السلف والإخوان- ووزارة الأوقاف خير مثال- عن نطاق السيطرة منذ منتصف التسعينيات، حيث تفتّت السلف لسلفيات متناحرة، وظهر للإخوان من المستقلين من أخرجهم من ساحة البرلمان لولا النائب جمعان.

إن مناهجنا الدراسية يجب أن تتسق مع الرؤية المعلنة بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، وهو ما يعني توجيه مسار التعليم في طريق العلوم التي تخدم ذلك المسار، وغرس مفاهيم التسامح والقبول بالآخر تمهيدا للانفتاح على أقوام وشعوب شتى في أديانها ومعتقداتها، وربما من لا دين له ولا معتقد، ومن يريد المزايدة ويقول كيف نتعامل مع النصارى والوثنيين والملحدين، نقول له تلفت قليلا لتجد أن الكويت رغم انغلاقها تعج بمئات الألوف من البشر ممن يختلفون معنا في كل شيء، وبعضهم يرعى أطفالنا نيابة عن أمهاتهم المسلمات.

إن المركز المالي والتجاري يحتاج إلى منهج تعليمي يعزز قيم المواطنة والمساواة واحترام القانون، ولكن يا خسارة نحن ننفخ "بجربة مقطوعة". في الختام حياد الدولة مذهبيا- على الأقل- هو المطلوب فإما أن تخرج مدارسنا مواطنين بعقول نظيفة، وإما تتحول للمدرسة الحقانية في باكستان صانعة حركة طالبان التقدمية.

الفقرة الأخيرة: من غير ضغوط نيابية لشد الحبل أكثر مما هو مشدود على بطن الجامعة ورقبة طلبتها، قرر الملا المدير تفعيل لائحة اللباس "المختشي" لأنه على ما يبدو يسعى للتجديد له بمنصبه كما أوعز للجنة العمداء السلبية لكي تتحرك ضد ظواهر مصدرها إيميلات مجهولة الأسماء، يا طلبة الجامعة عبروا عن صوتكم اليوم في مهرجان الوسط الديمقراطي لرفض وصاية ملالي الجامعة عليكم.

أما آن لهذين التوأمين المتقاتلين أن يترجلا؟!

أ. د. محمد جابر الأنصاري *
www.dr-mohamed-alansari.com

في 15 يوليو يُفترض أن يقوم وزير الخارجية الهندي بزيارة إلى إسلام أباد بدعوة من نظيره الباكستاني، وذلك امتداداً للقاء "المصالحة" الذي تم بين رئيسي حكومتي البلدين في وقت سابق، مع إشارات من الجانبين إلى "الرغبة" في إنجاز "المصالحة"، التي يؤمَّل في تسهيلها بعد مؤتمر وزراء داخلية "جنوب آسيا" الذي ترأسه وزير الداخلية الباكستاني وشاركت فيه الهند.

ومنذ استقلالهما عام 1947 اشتبك البلدان الجاران في عدة حروب رغم كون شعبيهما الأفقر بين فقراء العالم، والدولتان اليوم نوويتان، ويعلم الله كم تصرف كل واحدة منهما من أموال الفقراء على التسلح لمواجهة "خطر" الجار غير الموثوق به!

هل يمكن أن تنسى باكستان أن الهند حاربتها لتفكيك كيانها؟ ثم "احتلالها" المتواصل لكشمير ذات الأغلبية المسلمة، وهل يمكن للهند أن تنسى أعمال "الإرهاب" القادمة من باكستان كما تقول، والتي أصابت عاصمتها التجارية وفنادقها في مقتل، وتطالب الهند جارتها المسلمة بالكشف عن المتسببين في ذلك ومحاكمتهم؟! هذا فضلاً عن "مناوشات" كثيرة أخرى نسمع عنها يومياً، وعن "الشحن" المزمن بينهما؟ وآخر ما ورد من "منغصات" بهذا الشأن إيقاف السلطات الهندية لسفينة كانت تحمل شحنات أسلحة يمكن أن يستخدمها "إرهابيون" إلى باكستان!

احتمال النسيان هو ما يراهن عليه الذين يعملون من أجل التقريب بين الرأسين: الرأس النووي الهندوكي، والرأس النووي المسلم! فهل يلتقيان؟ وذلك ما تراهن عليه أيضاً الدبلوماسية الخليجية، وقبل مدة قصيرة استقبلت الرياض رئيس وزراء الهند في زيارة تاريخية سبقتها في 2006 زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى نيودلهي، حيث تم رفع "التابو" عن العلاقة "الدينية" الحرجة بين البلدين، فقد كانت العلاقة المفضلة مع باكستان "الإسلامية"، أما الهند "الهندوكية"، فقد كان يُنظر إليها بعين الريبة، ولكن العلاقات بين الدول تحكمها المصالح المتبادلة أكثر من الشكوك المتبادلة! أو هكذا يفترض أن يكون عليه الأمر.

وقد كانت السياسات العربية، والصراع الإيديولوجي العربي في الستينيات والسبعينيات غير بعيد عن هذا "التصنيف" والتمييز بين الهند وباكستان.

فالهند كان مرحباً بها ضمن الاتجاه الراديكالي- بعد مؤتمر باندونغ الذي حضره عبدالناصر إلى جانب نهرو- كنموذج للعلمانية وعدم الانحياز، أما باكستان "المسلمة" فأصبحت تلقائياً حليفاً يُراعى جانبه لدى الدول العربية المحافظة، وكان الناس، في العالم العربي، يقفون الموقف ذاته من الهند أو باكستان حسب ميولهم الإيديولوجية.

إلا أن هذا التمييز والتقسيم أصبح من ذكريات الماضي الذي لابد من تجاوزه، فأعداء الأمس أصبحوا أصدقاء اليوم ضمن تغييرات جذرية شهدها المجتمع الدولي، (والتقارب بين اليونان وتركيا المتمثل في زيارة أردوغان إلى اليونان أخيراً واستمرار التقارب بين الصين وتايوان، من شواهد ذلك).

وهذا لا يعني إطلاقاً الوقوع في التفريق السابق بين الجارين الآسيويين الكبيرين، بل إقامة أفضل العلاقات الممكنة بينهما، وهو ما تعمل عليه السياسة السعودية في زمننا وتسعى إليه سياسات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، وكذلك الدول العربية الأخرى.

وقد كان الفكر العربي في حيرة من استمرار نجاح الديمقراطية والفدرالية في الهند، التي يطلق عليها في القاموس الدولي، أكبر ديمقراطية في العالم (بحكم عدد السكان)، مع تعثر النظام الديمقراطي في توأمها الباكستاني، وإن خرج الاثنان من رحم الحياة المشتركة والنسيج الاجتماعي شبه الواحد، وإن يكن المتوتر، في شبه القارة الهندية.

وكانت بعض الاجتهادات العربية تذهب إلى حد القول إنه كان من الأفضل، ربما، لو بقيت المنطقتان الهندية والباكستانية في ظل نظام سياسي استقلالي واحد بانتهاء الوجود الأجنبي.

وكان الباكستانيون بالذات يعلقون على تلك الاجتهادات العربية بسخرية: فيقولون "اسمعوا من يتحدث... إنهم (أي العرب) في أكثر من عشرين دولة، ويطالبون باكستان أن تبقى دولة واحدة مع الهند!". وقد أصبح للعرب في السنوات الأخيرة مأخذ على الهند في تقوية علاقاتها- خصوصاً العسكرية- مع إسرائيل، والهنود يتساءلون وشعوب أخرى تساءلت ومن حقها أن تتساءل: ماذا جنينا من علاقاتنا الطيبة مع العرب، وانحيازنا للحق العربي؟!

وفي عالم اليوم، لم يعد للصراع من معنى، و"كفى الله المؤمنين القتال". لقد تحارب البلدان الجاران عدة حروب طاحنة لا تماثلها إلا حروب الجيران التي شهدها الخليج والعالم العربي في العقود الأخيرة. ولا يوجد شعب يهلل للحرب والدمار، إلا إذا كانت تقوده وتضلله قيادة لها أجندتها الخاصة المخفية عنه، وتعاني باكستان، بالذات، مشكلات كيانية كدولة، بينما "تتدهور" علاقتها- شعبياً- مع حليفتها التاريخية: الولايات المتحدة.

وقد وقعت أخيراً اتفاقاً استثمارياً ضخماً للغاز مع إيران علينا أن ننتظر لنرى إن كان سيصبح اتفاقاً إيرانيا باكستانياً مع الهند. هذا بينما تصعد الهند رغم فقر قطاعات عريضة من أبنائها كقوة عظمى في آسيا- إلى جانب الصين واليابان- تصعد من ناحيتين: المجال المعلوماتي الذي يمثل قوة المعرفة والمجال العسكري الذي أصبح مرحباً به في منطقة الخليج العربي كقوة توازن حيال إيران، خصوصا جانبها البحري.

وتعمل الولايات المتحدة ودول أوروبا- المعنية بتطويق الصين الصاعدة اقتصادياً وعسكرياً- على تقوية "الطوق" الآسيوي المحيط بها، خصوصا ركنيه الأساسيين: الهند واليابان، فالهند لم تعد خطراً على الغرب وحليفاً "للاتحاد السوفياتي" السابق في آسيا، عدا علاقات الصداقة التقليدية مع روسيا الاتحادية التي تصعد في العالم بوجه مختلف، والتي عملت على إصلاح علاقتها مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أخيراً.

إن التقارب الهندي-الباكستاني المأمول خليجياً وعربياً ودولياً تعترضه عدة عقبات ليست بالهينة أو السهلة، وسيكون انهيار محاولة التقارب خبراً سيئاً لمنطقة واسعة من العالم. أولى هذه العقبات: النظر إلى مشكلة أفغانستان، فالهند تدعم نظاماً مختلفاً عن نظام "طالبان" ولها وجهة نظر "جذرية" من الصراع الدائر هنا. فهي "مع" هؤلاء و"ضد" أولئك. (وإن تكن الهند قد أصبحت مدعوة لاستثمار الثروات المعدنية الهائلة التي تم الإعلان عن اكتشافها أخيراً).

أما باكستان التي يعيش فيها عدد أكبر من قبائل الباشتون الموجودة في أفغانستان، والتي تمثل الخزان البشري لإمداد "طالبان" بعناصرها المقاتلة ضد الغرب وضد الهند، فهي مشدودة، بحكم هذا الواقع الاجتماعي البشري، وجهة مضادة. والحديث عن مصالحة "طالبان" تسعى إليه باكستان... وترفضه الهند رفضاً باتاً؛ وثانيتهما: نظرة كل من التيارين التاريخيين- الهندوكي المتطرف في الهند والإسلامي المتشدد في باكستان- وشكوكهما المريبة ومعارضتهما الشديدة لهذا التقارب المزمع. ومن الواقعية عدم التقليل من ثقلهما في البلدين، وإن كان الزمن يسير في اتجاه آخر... هذا مع الأخذ في الاعتبار- وإسلام أباد مدعوة للنظر ملياً في هذه الظاهرة- أن مسلمي الهند على كثرة عددهم أميل إلى الاعتدال والانفتاح داخل الهند أو عند ما يهاجرون إلى أوروبا.

أما العقبة الثالثة: فهي أن بعض دول الجوار لن تكون سعيدة أو مرتاحة لهذا التقارب، فالصين ستنظر إليه على أنه اختراق هندي، وبالتالي تجاوز، لحلفها التقليدي مع باكستان (ضد الهند!) وقد سارعت بكين إلى إمداد باكستان بمفاعلين نوويين في ظل غض نظر أميركي أولاً، ثم "مساءلة" خجولة بعد ذلك! وإيران من ناحيتها ستنظر إلى دخول الهند البحيرة الخليجية كقوة منافسة في ظل التباعد الجاري حالياً بين نيودلهي وطهران، (فأخطر ما يمكن أن يحدث لدول الخليج العربي هو تحالف القوتين أو تقاربهما بشأن الأوضاع الخليجية).

ويبقى أن التقارب والتقريب بين باكستان والهند هدف جدير بالمحاولة... لسبب بسيط: وهو أن استمرار الحروب لا يؤدي إلا إلى هزيمة الطرفين معاً، فلا غالب ولا مغلوب في أي اقتتال، والمنتصر الوحيد في النهاية هو الدمار!

* مفكر من البحرين

... نحو لائحة للتحرش الجنسي في الجامعة

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

لعلكم تذكرون أني كنت تناولت موضوع "التحرش الجنسي في الجامعة" منذ مدة، وأني تحدثت عن اجتماعي ومدير الجامعة الأستاذ د. عبدالله الفهيد على هامش الموضوع، حيث أبدى لي يومها اهتمامه البالغ بما طرحت، ووعدني بالنظر في الأمر بعناية، لكنني أود الاعتراف الآن بأني لم أظن وقتها أن الأمر سيصل إلى ما هو أبعد من التطمينات الدبلوماسية التي تنطلق من أغلب مسؤولينا تجاه القضايا التي تتناولها الصحافة، لكنني فوجئت بالأمس باتصال جديد من د. الفهيد، يدعوني فيه لحضور اجتماع لمجلس العمداء سيعقد حول الموضوع!

وبالطبع لبيت الدعوة دون تردد وإن بقيت حتى اللحظة الأخيرة غير متفائل كثيرا بما قد ينتج عن الاجتماع، إلا أن الأمور سارت عكس ما كنت أتوجس منه تماما، فقد وجدت من مدير الجامعة ونوابه وجميع الأساتذة العمداء الحضور كل اهتمام وتفاعل جدي مع المسألة.

حرصت في ذلك الاجتماع على القول وبوضوح إن مقصدي من طرح الأمر برمته لم يكن الإشارة إلى أسماء بعينها، لا في ما كتبته بالأمس ولا ما سيجيء على لساني اليوم ولا في ما قد أطرحه في الغد، وذلك على الرغم من توافر أسماء بحوزتي، بقدر ما أني أسعى إلى تعليق الجرس والتنبيه إلى حساسية الأمر دفعا باتجاه التصدي له.

بل لعلي بالغت في حرصي، حين تقصدت حتى عدم الإشارة إلى الأمر على أنه ظاهرة، وذلك كي لا أواجه السؤال المستحق عن حجم هذه الظاهرة، واستعضت طوال حديثي عن ذلك بقولي إنه "أمر" موجود ويشيع الحديث عنه، إن كان تارة على استحياء فإنه بصوت جهير تارة أخرى، وأن هذا القدر من البريق أمام ناظري، ولو كان خافتا متقطعا، يكفي لإثارة الحساسية الصحفية الصادقة للنظر في الأمر بجدية.

والحق أن المسألة قد جرى تناولها في ذلك الاجتماع بشفافية عالية، وبطبيعة الحال فقد تعددت الآراء، إلا أن الوجهات تطابقت في الغالب بالرغم من اختلافها في بعض الجزئيات التي لم تعاكس أصل المسألة، بصرف النظر عن تعريف ملامحها أو تحديد حجمها في هذه المرحلة. وقد كان هناك شبه إجماع على أهمية أن يكون التعاطي مع الأمر على مستواه التثقيفي المهني، قبل أن يكون على المستوى القانوني العقابي، بالرغم من أهمية هذا المستوى، وذلك لأن الأمر ليس مقصورا على البيئة الجامعية، بل هو شبيه بما يجري في الدوائر المجتمعية الأخرى، على تنوعها واختلافها.

ولا أكشف سرا حين أقول إنه قد كان هناك شبه توجس وقلق من قِبل بعض الأساتذة من أن يساء فهم اهتمامهم كإدارة عليا للجامعة بهذا الأمر، على أنه إشارة أو إقرار بوجود مشكلة كبيرة طارئة، في حين أن الأمر ليس كذلك على الإطلاق، إلا أن الرأي استقر في النهاية على أن هذه اللائحة ومثيلاتها موجودة في أعرق المؤسسات التعليمية والأكاديمية والمهنية المتقدمة حول العالم، وأن وجودها والاعتناء بها سيكون دليلا على الارتقاء والتقدم الإداري ونابعا من الإحساس بالمسؤولية، وبالتالي فمن المهم أن يتم العمل على وضعها دون إبطاء في جامعة الكويت، بل لعل ذلك يكون البادئ لإقرار لوائح مشابهة في سائر المؤسسات الأخرى في الدولة.

متفائل جدا مما خرجت به من ذلك الاجتماع، فقد كان القرار هو تشكيل لجنة يعهد إليها بحث الأمر وصولا إلى وضع لائحة تشتمل على التعريفات والقواعد المهنية والأخلاقية الواجبة عند التعامل بين مختلف الأطراف داخل الحرم الجامعي، وكذلك المعالجات التصاعدية السليمة في حالات التجاوز، على أن توفر لكل الأطراف التي قد ترتبط بالموضوع، كل الضمانات الأخلاقية والإجرائية الصحيحة المراعية للواقع والظروف المجتمعية.

جزيل الشكر للأستاذ د. الفهيد على دعوته الكريمة، ولجميع الأساتذة الأفاضل الذين حضروا الاجتماع على حسن ترحيبهم واستقبالهم لي، سائلا الله لهم جميعا التسديد والتوفيق.

صك براءة للبنوك المستقلة

حسن مصطفى الموسوي
halmousawi@yahoo.com

وأخيرا أقر صندوق المعسرين بحلته الجديدة، وبذلك ستطوى صفحة القروض ومشاكلها على ما يبدو، ولم يعد هناك داع للاستمرار في طريق إقرار قانون استملاك القروض وإسقاط فوائدها، والذي احتوى على العديد من السلبيات، وكان واضحا منذ البداية أن مثل هذا الاقتراح ما كان سيكتب له النجاح.

لكن يبدو أن بعض المزايدين مازالوا يصرون على التمسك بهذا المقترح، وكأنه لم يكفهم خداعهم للناس طيلة المدة السابقة، وعدم تشجيعهم على الدخول بصندوق المعسرين بالرغم من مزاياه العديدة التي اكتشفها الناس لاحقا، فعضوا أصابع الندم على تفويتهم لتلك الفرصة، وتمنوا أن يفتح هذا الباب من جديد لهم، وهذا ما تحقق أخيرا.

لكن هذا الحل لم يعالج إلى الآن مشكلتين كبيرتين، أولاهما عدم تقديم حل للمقترضين الذين تضرروا من رفع الفوائد المركبة ومدة السداد، لكنهم في نفس الوقت غير معسرين، بينما يحق للذين لم يتضرروا من رفع الفوائد- لأن قروضهم إسلامية- الانخراط في الصندوق بالرغم من أنهم كانوا على علم مسبق بالأقساط التي سيدفعونها، وثانية هذه المشاكل هي عدم محاسبة البنوك على الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها في الفترة ما بين 2003 إلى 2008.

ففي تلك الفترة كانت البنوك تمنح المكافآت لمصرفييها على حسب عدد القروض التي يمنحونها للناس ومقدار حجمها، وهذا ما أدى إلى تسابق هؤلاء على تسويق القروض للناس حتى لمن لا يحتاجها، فكانوا يبادرون بالاتصال بعملائهم ومعارفهم وحثهم على أخذ قرض من أجل شراء سيارة أو غيرها من الأمور الاستهلاكية أو للمضاربة بالبورصة، وقد نجحوا في إغواء الكثيرين ومن ثم توريطهم بالفوائد المركبة.

بل إن أحد البنوك التف على القوانين، وكان يعطي العميل قرضا محليا إضافة إلى قرض من بنك أجنبي حتى لا يظهر في (الساي نت)، وبذلك يكون مقدار مجمل الأقساط التي يتحملها العميل كبيرا ويصل في بعض الأحيان إلى 80% من الراتب، هذا إضافة إلى تقسيم بعض البنوك للقرض إلى قسمين، بحيث ارتفعت المدة والفائدة معا على العملاء عند رفع البنك المركزي للفائدة.

لقد ارتكبت البنوك كل هذه التجاوزات الجسيمة، لكن إلى الآن لم تتم محاسبة أي منها على هذه الممارسات التي دمرت عائلات كثيرة، ولم يتم فرض أي غرامات أو محاكمة أي من مسؤوليها على هذه الجرائم، وكل ما فعله البنك المركزي هو تشديد الرقابة على القروض الجديدة دون تكفيره عن قصوره عن رقابة البنوك في المرحلة السابقة، بل إن إقرار قانون المعسرين من دون محاسبة البنوك على أخطائها هو بمنزلة مكافأة لها على سياستها العبثية والمتهورة في الإقراض دون ضوابط ودون دراسة للمخاطر التي صاحبت تلك السياسة.

لذلك نرجو من المجلس والحكومة عدم نسيان هذه القضية ومتابعتها حتى لا تتكرر مستقبلا، لأن من يأمن العقوبة يسيء الأدب، لكن أعتقد أن رد فعل من يقرأ المقال سيقول "حاج عقالي".

PROJECT SYNDICATE

الإنصات إلى المخربين

جيه. برادفورد ديلونغ*

كنت دوماً على اقتناع بأن باراك أوباما ارتكب خطأً كبيراً حين عين النائب الجمهوري السابق آلان سمبسون رئيساً مشاركاً للجنة خفض العجز التابعة له، إذ كان سمبسون واحداً من أبرز مخربي الميزانيات أثناء عمله في مجلس الشيوخ، بل إنه في واقع الأمر لم يصادف أي مبادرة مدمرة للميزانية ومعززة للعجز يتقدم بها أي رئيس جمهوري إلا وكان في طليعة المناصرين لتمريرها، ولم يصادف أي مبادرة واقعية ترمي إلى خفض العجز يتقدم بها أي رئيس ديمقراطي إلا وكان من أشد المتحمسين لمعارضتها بكل ذرة من كيانه.

هل يُعقَل أن تختار من اشتهر بتعمد إشعال الحرائق رئيساً لإدارة الإطفاء؟! هذا ما طرأ على ذهني حين قرر أوباما تعيين سبمسون رئيساً مشاركاً للجنة الوطنية للمسؤولية المالية والإصلاح.

ولكن ربما أكون شخصاً غير كريم، ولعل سمبسون غَيَّر قناعاته، وربما وجد نفسه وجهاً لوجه مع ما فعله فأدرك حقيقة ما كان عليه، فندم وأصبح راغباً في إصلاح بعض الضرر الذي ألحقه بأميركا وتوقعات نموها على المدى البعيد.

ولكن حتى لو كان الأمر كذلك فإن الاستعانة بهؤلاء الذين أساؤوا التصرف في مناصب مهمة تتطلب أعظم قدر من الثقة، والاحتفاء بهم كرجال دولة غير متحزبين، يعطي الجيل القادم حوافز رديئة حقاً، وليس الأمر كما لو كان الجمهوريون في الكونغرس يعتقدون أنهم مدينون لسمبسون بما فيه الكفاية لحملهم على تغيير صوت واحد في أي من المجلسين التشريعيين.

لقد أكد لي مسؤولون في إدارة أوباما أن سمبسون غير قناعاته بالفعل؛ وأنه رجل ذكي يتمتع بفهم عميق للقضايا؛ وأنه قادر على التأثير على المراسلين وحملهم على وصف نصيحة اللجنة بأنها "ثنائية الحزبية" (رغم أنه عجز عن تحويل اتجاه المشرعين الفعليين)؛ وأنه يشكل مكسباً حقيقياً للعمل الموضوعي الذي تقوم به اللجنة.

وأخيراً كتب جون بيري في صحيفة التايمز المالية المنشورة على شبكة الإنترنت أنه حتى ذلك غير صحيح، حيث إن سمبسون "متغطرس وهازئ، ومخطئ بشكل فادح في تقييمه لأجزاء مهمة من ماضي نظام الضمان الاجتماعي". فضلاً عن ذلك فإن سمبسون لا يدرك بوصفه رئيساً مشاركاً للجنة، أن وظيفته تتلخص في بناء تحالف واسع النطاق من أجل إحداث التغيير الضروري في السياسات على النحو الذي يفيد كل الأطراف.

والواقع أن بيري يزعم أن سمبسون يعتقد الآن أنه من غير العدل أن نستخدم الإيرادات العامة لتغطية أي جزء من استحقاقات الضمان الاجتماعي، وهذا يعني أن الفائض الضخم في صندوق الضمان الاجتماعي، والذي يتألف من سندات الحكومة التي يتم تخصيص العائدات العامة لتغطية قيمتها، لا وجود له في الواقع ولا يمكن الاعتماد عليه.

وكما يقول بيري فإن سمبسون يعتقد أن "الضمان الاجتماعي مفلس بالفعل لأنه يدفع أكثر مما يحصله من العائدات الضريبية". بيد أن خطة الصندوق منذ عام 1983 كانت تقضي في الأساس بأن يعمل صندوق الضمان الاجتماعي على تحصيل عائدات ضريبية تفوق ما ينفقه لمدة جيل كامل، ثم يتحول إلى استخدام الفوائض المتراكمة لإنفاق ما يتجاوز حصيلته من العائدات الضريبية.

ووفقاً لبيري فإن سمبسون يزعم أن الفائض لا وجود له وأن الأمر لا يتعدى حفنة من سندات الدين، حيث قال سمبسون: "هناك نحو 2.5 تريليون دولار من سندات الدين التي استخدمت لبناء شبكة الطريق السريعة بين الولايات وكل ما استمتع به الناس منذ تأسيس الصندوق".

ولكن كلام سمبسون هذا يخلو من أي منطق، ذلك أن كل الاستثمارات عبارة عن سندات دين، وهذا يعني أن سند جنرال إلكتريك ليس أكثر من سند دين، وعد من قِبَل شركة جنرال إلكتريك بتسديد الدين لدائنيها، وورقة الدولار ليست أكثر من سند دين تتعهد الحكومة بموجبه بدفع القيمة المسجلة عليها، وهذه أيضاً حال سندات صندوق الضمان الاجتماعي.

ولعل أغرب مزاعم سمبسون التي نقلها بيري هي أن لجنة الضمان الاجتماعي في عام 1983 "لم تدرك قط أن الولايات المتحدة سوف تشهد موجة من أزدهار المواليد...". وبالطبع، بدأت موجة ازدهار المواليد بعد انتهاء الحرب العالمية مباشرة ثم بلغت ذروتها في عام 1960. ويقول بيري: "إن آلان غرينسبان، الذي ترأس تلك اللجنة يستطيع أن يقول لسمبسون كلاماً مختلفاً، ذلك أن التحول الديموغرافي الضخم الذي بدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة كان على وجه التحديد السبب الذي أدى إلى زيادة الضرائب وخفض المستحقات في عام 1983، بهدف بناء الفائض في صندوق ائتماني حتى يتسنى للحكومة دفع مستحقات الضمان الاجتماعي".

قبل أربعة قرون من الزمان كان هناك إجماع، في أوروبا الغربية على الأقل، على أن وجود حكومة رشيدة في هذا العالم البائس أمر بالغ الندرة. ذلك أن الديمقراطية تنحل دوماً إلى حكم الغوغاء، ويتحول النظام الملكي إلى الطغيان، والأرستقراطية إلى حكم الأقلية. وحتى حين تدار الديمقراطية على النحو اللائق فإنها لا تهتم كثيراً بالمستقبل البعيد، ولا تهتم الأرستقراطية كثيراً برفاهية هؤلاء الذين يطلق عليهم سمبسون "ضعفاء الناس"، ولا تهتم الملكية إلا قليلاً بأي شيء غير الخلافة الشرعية.

ولكن بحلول نهاية القرن الثامن عشر، زعم مؤسسو الولايات المتحدة الأميركية وخلفاؤهم الذين تبنوا فكرهم أن هذا التشاؤم في النظر إلى الحكومة لم يكن مبرراً، فزعم ألكسندر هاملتون أن "علم السياسة، شأنه في ذلك شأن أغلب العلوم الأخرى، قد تحسن إلى حد كبير... وأن التوزيع المنتظم للسلطة إلى دوائر متميزة... ووجود الضوابط والتوازنات التشريعية... واحتفاظ القضاة بمناصبهم ما دام سلوكهم حسناً؛ وتمثيل الناس في المجالس التشريعية بالاستعانة بنواب منتخبين من قِبَلهم... كل ذلك يشكل وسيلة، ووسيلة قوية، يمكن من خلالها الحفاظ على امتياز الحكم الجمهوري والتخفيف من عيوبه أو تجنبها...".

ولعل هاملتون كان متفائلاً إلى حد أعظم مما ينبغي، فحين أنظر إلى أداء لجنة العجز التي أسسها باراك أوباما- بل حين أنظر إلى الحكم على مستوى العالم- أرى العديد من النقائص والعيوب، ولكنني لا أرى إلا أقل القليل من الامتياز، أو لا شيء منه على الإطلاق.

*مساعد وزير خزانة الولايات المتحدة الأسبق، وأستاذ الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، وباحث مشارك لدى المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

"بروجيكت سنديكيت" بالاتفاق مع "الجريدة".